المصطلحُ اللساني عند د. عبدالرحمن الحاج صالح؛ أسلوبُ تقديم ومنهجُ تفضيل

د. زاهر بن مرهون الداؤدي

جامعة السلطان قابوس
كلية الآداب والعلوم الاجتماعية
قسم اللغة العربية وآدابها

المُلخَّص:

تسعى الدّراسة إلى التعريف بجهود د. عبد الرحمن الحاج صالح في حلّ إشكالات الفوضى المصطلحيّة، ومحاولاته في بناءِ المصطلح اللساني. وذلك ببيان المنهج الذي اعتمده في اختيار مصطلحاته. والمعايير التي فاضل فيها بين المصطلحاتِ اللسانيّة؛ لأنَّ صكَّ المصطلح يُعدُّ أحدَ معوّقات العمل اللغويّ التي منْ أهمِّها: عدم الوعي بضرورة التحرّر منْ تبعاتِ فكرٍ لغويٍّ بمقولاته، ومفاهيمه، واصطلاحاته. وركّزت الدّراسةُ على آراء د. عبد الرحمن الحاج صالح وأفكارهِ اللغويّة التي طُرحت في الثقافات المختلفة، ووعيِه بالمفاهيم ومصطلحاتها، إضافة إلى تبيان اطّلاعه واستقرائه التراثَ العربيَّ والإسلاميَّ، والكتبَ اللسانيّة الحديثة، ممَّا أتاح له المفاضلةَ بين المصطلحات، ووضعَه مصطلحات أخرى.

مقدّمة

للمصطلح اللساني أهميّة بالغة في الفكر اللغويّ العربيّ المعاصر، فهو يعكس غنى النظريات اللسانيّة وتنوّعها؛ لأنَّ المصطلح واكب التحوّلات الثقافيّة، وكان مرآةً لتنوّع مصادرها وروافدها، ممَّا أثار مشكلات عدَّة. لعلَّ أبرزها: تمثّل هذه المفاهيم وترجمتها ونقلها، وتأصيلها لدى فئة واسعة من اللسانيين، للتمييز في الخلط المنهجي بين فكر لغويٍّ قديم وآخر حديث؛ لذا جاءت هذه الدّراسة؛ لتبيِّن جهدا من الجهود اللسانيّة البارزة التي ساهمت في بلورة رؤية اصطلاحيّة واضحة تنسجم مع الواقع الحقيقيّ للنظريات اللسانيّة.

وذلك بهدف الوقوف على جهود هذه الشَّخصيّة في حلّ إشكالات الفوضى المصطلحيّة وتذبذبها، وتوضيح المنهج الذي اتّخذه د. عبدالرحمن الحاج صالح في اختيار مصطلحاته واعتمادها. وما هي المعايير التي كان يفاضل بها بين المصطلحات، خاصَّة أنَّ د. عبد الرحمن الحاج صالح قد اطّلع واستقرأ التّراث العربيّ والإسلامي، والكتب اللسانيّة الحديثة؛ لأنَّ شيوع المصطلحات فرَضَ على كثير من الباحثين انتقاء مصطلح دون مراجعة وتدقيق، فلجأ بعضهم إلى الاعتماد على المصطلحات التراثيّة، كما لجأ آخرون إلى الاعتماد على المصطلحات الغربيّة، الأمر الذي دفع كثيرا من الدّارسين إلى التوقف عند هذه المصطلحات، والتعامل معها دون نظر وتمحيص.

حدُّ المصطلح وتعريفُه:

تعدَّدت تعريفات المصطلح، إلاّ أنّها مع هذا التعدّد تكاد تجمع على مسألتين مهمتين، في اختيار المصطلح، والاعتماد عليه، هما:

الاتفاقُ[1]**ووضوحُ المصطلح:** وردت هاتان المسألتان في تعريفات المعاجم اللفظيّة، والمعاجم المتخصّصة؛ لأنَّ صاحب تاج العروس يورد في تعريف المصطلح: «والاصطلاح اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص»[2]. ويعرّفه صاحب كتاب التّعريفات بأنّه: «عبارة عنْ اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ينقل عنْ موضعه الأول، وإخراج اللفظ عنْ معنى لغويّ إلى آخر لمناسبة بينهما. وقيل الاصطلاح: اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى. وقيل الاصطلاح: إخراج الشيء عنْ معنى لغويّ إلى معنى آخر؛ لبيان المراد، وقيل الاصطلاح لفظ معين بين قوم معينين»[3]. لقد أشار الجرجاني إلى مسألة الاتّفاق موضحا انتقال اللفظ للدلالة على معنى جديد غير المعنى اللغوي. ومبيّنا الصّلة التي تربط اللفظ بالمعنى الجديد، ووجود تناسب بينهما، مركّزا في تعريفه على الهدف منْ اختيار المصطلح وهو بيان المراد، والبيان هو الوضوح.

ومن التعريفات التي تؤيّد إجماع الباحثين على مسألة الاتفاق هو تعريف جبّور عبدالنوّر؛ إذْ يرى أنَّ المصطلح: «لفظ موضوعيٌّ يؤدي معنى

معيّنا بوضوح ودّقة، بحيث لا يقع أيّ لبس في ذهن القارئ أو السّامع...»[٤]. وتعريف إميل يعقوب الذي يرى أنّ المصطلح: «لفظ علميٌّ يؤدي المعنى بوضوح ودّقة، يكون غالبا متفقا عليه عند علماء علم من العلوم أو فنّ من الفنون»[٥]. ويشترك التعريف الأوروبيُّ[٦] في إجماعه مع التعريف العربيّ. ويورد محمود فهمي حجازي تعريفات أوروبيّة للمصطلح، منها: «الكلمة الاصطلاحيّة أو العبارة الاصطلاحيّة مفهوم مفرد أو عبارة مركبة استقرَّ معناها، أو بالأحرى استخدامها، وحدّد في وضوح، هو تعبير خاص ضيّق في دلالته المتخصصة، وواضح إلى أقصى درجة ممكنة»[٧].

ومما تنبغي الإشارة إليه أنّ التّعريف ضروريٌّ لتحديد دلالة المصطلح وتميزه عن غيره من المصطلحات، على أنْ يكون هذا التّعريف محدّدا دقيقا في تعبيره عن المفهوم الذي يشير إليه[٨]، فلا يوحي بمفهوم آخر، ولا يقصر عن الدّلالة على مفهومه، وهو القناة الواصلة بين المتكلّم والمتلقي فيكون الدّال العامل لمدلوله. وهو كما يرى إبرير بشير: «كلمة أو مجموعة من الكلمات تتجاوز دلالتها اللفظيّة والمعجميّة إلى تأطير تطورات فكريّة وتسميتها في إطار هيّن تقوى على تشخيص وضبط المفاهيم التي تنتجها ممارسة ما في لحظات هيّنة. والمصطلح بهذا المعنى هو الذي يستطيع الإمساك بالعناصر الموحّدة للمفهوم، والتمكن من انتظامها في قالب لفظي»[٩].

المصطلح عند القدماء:

لم يردْ لفظ مصطلح في كتابات اللغويين القدماء، إلاّ أنّ لفظ اصطلاح على وزن افتعال قدْ ورد في كتبهم. ولعلّه جاء لأوّل مرّة في كتاب الخصائص لابن جني؛ فقد عمد إلى هذه اللفظة عند حديثه عن أصل اللغة، أإلهام هي أم اصطلاح؟ فيقول: «هذا موضع محوج إلى فضل تأمّل، غير أنّ أكثر أهل النّظر على أنّ أصل اللغة إنّما هو تواضع واصطلاح، لا وحي وتوفيق...»[١٠].

وقد أصبح الاصطلاح والحدُّ المصطلحيُّ[١١] لفظتان شائعتان عند ابن مالك، فقد أورد ابن مالك لفظة الاصطلاح صريحة في غير موضع منْ كتابه شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، فهو يقول: «اسم الفاعل في الاصطلاح هو الصّفة الصّريحة المؤدية معنى فعل الفاعل دون تفضيل، ولا قبول إضافة إلى مرفوع المعنى»[١٢]. واستعمل لفظة (الحدّ) في مواطنَ عديدة من كتابه منْ مثل قوله: «حَدُّ المقصور المنقوص، حَدُّ الفعل المعتل، حَدُّ النكرة وعلامتها، حَدُّ المعرفة وأنواعها، حَدُّ العلم، حَدُّ المضمر، حَدُّ المبتدأ وأقسامه، حَدُّ الفاعل ورافعه، حَدُّ النّعتْ»[١٣].

وقد وردتْ لفظة الاصطلاح في كتاب أوضح المسالك لابن هشام في قوله: «الكلام في اصطلاح النّحويين عبارة عمّا اجتمع فيه

أمـران: اللفـظ والإفـادة»[١٤]. إنَّ غياب لفظ المصطلـح في كتب كثـير من القدمـاء يؤكد أنَّ المصطلـح لم يكـن يشكل عنـد القدمـاء قضيّة تستوقفهم، فقـد عمدوا إلى مصطلحاتهم دون أنْ يتطرقـوا إلى الحديث عن بنـاء المصطلح، أو طريقة اختياره. فسيبويـه على سبيل المثال كان يعمـد في كتابه إلى كثير مـن المصطلحات دون أنْ يحدّثنـا عن الآليات والمنهجيات التي اتّبعها في اختيار مصطلحاته ووضعها.

وعلى الرّغـم من أنَّ ابن جني قد حدَّد في كثير من مواضـع كتبِه أمورًا كثـيرة تمسُّ المصطلح، فقـد كان في بعض الأحيان يبـيّن سببَ اختيار مصطلح دون غيره، منْ ذلك قوله: «أمَّا الكلام فكلُّ لفظٍ مستقلّ بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسمّيـه النحويّون الجمل، نحـو زيد أخوك ... فكلُّ لفظ استقلَّ بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام. وأمَّا القول فأصله؛ أنَّه كلُّ لفظ مَذل به اللسان، تامًّا كان أو ناقصا، فالتَّام هو المفيد، أعني الجملة وما كان في معناها، من نحو صهٍ، وإيـهٍ... فكلُّ كلام قول، وليس كلُّ قول كلاما ... فأمَّـا تجوّزهـم في تسميتهـم الاعتقـادات والآراء قـولا؛ فلأنَّ الاعتقـاد يخفى فلا يعرف إلاّ بالقـول، أو بمـا يقوم مقام القـول من شاهد الحـال، فلمَّا كانت لا تظهـر إلاّ بالقول سميت قـولا؛ إذْ كانـت سببا لـه، وكان القـول دليلا عليهـا، كما يسمَّى الشـيء باسم غيره، إذا كان ملابسا له»[١٥].

ومن ذلـك قوله في (باب القـول عَلى الاطّراد والشـذوذ): «أصـل مواضـع (ط ر د) في كلامهـم التتابع والاستمـرار، من ذلك طردت الطَّريدة، إذا اتبعتها واستمرَّتِ بين يديك، ومنه مطـاردة الفرسـان بعضهم بعضـا، ألا ترى أن هنـاك كرًّا وفرًّا... وأمّـا مواضع (ش ذ ذ) في كلامهم فهـو التفرّق والتفرّد، منْ ذلك الشاعر (الرجز):

يَتْرُكْنَ شُذَّانَ الحَصَى جَوافِلا[١٦]

أيْ مـا تطاير وتهافت منـه ... هذا أصل هذين الأصلـين في اللغـة، ثـم قيل ذلـك في الكلام والأصـوات علـى سَمْتِهِ وطريقـه في غيرهما، فجعـل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغـيره من مواضـع الصّناعة مطّردا، وجعلوا ما فارق عليه بقيّة بابه وانفرد عن ذلك إلى غـيره شاذا؛ حمـلا لهذيـن الموضعين على أحكام غيرهما»[١٧].

وقـد كان ابن جني يلجـأ في مواضع كثيرة من كتابـه إلى وضع أسئلة معيّنة يجيب عنها؛ ليصل إلى سبـب مقنع لاختيـار المصطلـح، من ذلك على سبيـل المثال: «فإنْ قيـل فكيف عبّروا عن الاعتقـادات والآراء بالقـول، ولم يعـبّروا عنها بالكلام، ولو سوّوا بينهما، أو قلبوا الاستعمال كان مـاذا؟ فالجـواب أنَّهم إنَّما فعلـوا ذلك من حيـث كان القول بالاعتقـاد أشبه منه بالكلام؛ ذلـك أنَّ الاعتقـاد لا يُفهـم إلاّ بغـيره، وهـو العبـارة عنه، كما أنَّ القول قـد لا يتمُّ معناه إلاّ بغيره...»[١٨].

ومِمَّا يشار إليه أنَّ العلماء قديما لم يحدّدوا أسسا واضحة في بناء المصطلح إلاّ أنَّهم أشاروا في معرض كتبهم إشارة عابرة إلى بعض المنهجيات – ليس هذا مجال ذكرها وتتبعها– وقد ذكر أحمد مطلوب[١٩] عدداً من الوسائل اعتمد عليها القدماء في وضع مصطلحاتهم، كما أشار مصطفى طاهر حيادرة[٢٠] إلى أبرز المنهجيّات التي يمكن أنْ تلحظها ممَّا اعتمده النَّحويّون واللغويّون القدماء في بناء مصطلحاتهم[٢١]. ويمكنُ أنْ أضيف إلى ما ذكره الأستاذان رأي ابن جني كما يأتي:

«وقد يمكن أنْ تكون أسباب التسمية تخفى علينا لبعدها في الزّمان عنّا، ألا ترى إلى قول سيبويه: (أو لعلَّ الأوَّلَ وصل إليه علم لم يصل إلى الآخر) يعني أنْ يكون الأولَ الحاضر شاهد الحال، فعرف السَّبب الذي له ومنْ أجله وقعت عليه التسمية. والبعد عن الحال وبسببه لم تعرف التسمية، ألا ترى إلى قولهم للإنسان إذا رفع صوته: قد رفع عقيرته، فلو ذهبت تشتقُّ هذا، بأنْ تجمع بين معنى الصوت، وبين معنى (عَ قَ رَ) لبُعْدَ عنك وتعسَّفت، وأصله أنَّ رجلا قُطعت إحدى رجليه، فرفعها ووضعها على الأخرى، ثمَّ صرخ بأرفع صوته، فقال النَّاس: رفع عقيرته، وهذا ممَّا ألزمه أبو بكر أبا إسحاق فقبله منه، ولم يرده»[٢٢].

فيتبين أنَّ المصطلحات التي ظهرت في بداية هذه العلوم قد ظلَّتْ ملازمة لها، ولم يستطع المتأخّرون مخالفتها. خاصَّة أنَّ ابن جني يشير صراحة إلى ضرورة الأخذ بما قالت به العرب، يقول: «واعلم أنَّك إذا أدَّاك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقتْ فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كانت عليه إلى ما هم عليه، فإنْ سمعت منْ آخر مثل ما أجزته فأنت فيه مخيَّر: تستعمل أيّهما شئت، فإنْ صح عندك أنَّ العرب لم تنطق بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليه البتَّة»[٢٣].

المصطلح في العصر الحديث:

تُعَدُّ قضيّة المصطلح في العصر الحديث قضيَّةً لافتة للنَّظر؛ لأنَّ المصطلحات تعدَّدت وتنوَّعت بين الباحثين، فظهر الاختلاف في كثير من المصطلحات، إذْ يختار أحد الباحثين مصطلحا ما، ويأتي آخر ليخطئه؛ فتعدَّدت المصطلحات، ولعلَّ ذلك عائد إلى سببين أساسيين يشتركان في تأصيل هذه المشكلة:

١. أنَّ المصطلحات الحديثة في جلّها وافدة إلى اللغة العربيّة منْ لغات أخرى.

٢. غياب المنهج السَّليم في اختيار المصطلحات، خاصَّة أنَّ كثيرا من الباحثين لجأوا إلى المصطلحات الغربيّة مع وجود ما يناسبها من المصطلحات العربيّة. ولم يقتصر هذا الأمر على علم من علوم اللغة العربية دون غيره، منْ ذلك على سبيل المثال؛ نجد الاضطراب في مصطلح

علم النّص؛ إذْ يعمد كلُّ باحث إلى مصطلح من المصطلحات المطروحة دون أنْ يعمد إلى منهجيّة معيّنة، بل إنّ الأمـر يلفت النّظر حين ينقل نصًّا مـن لغة أخرى إلى اللغة العربيـة. ونتيجة لتعدُّد الترجمـات تعدّدت المصطلحات، مع أنّ النّص واحـد، ومثال ذلك؛ ترجمة د. فالح بن شبيب العجمـي وترجمـة د. سعيـد حسـن بحيري، لكتاب (هاينه مان و فيهفجر)، مدخل إلى علم لغة النّص[٢٤]. وعند مقابلة الكتابين للمترجمَيْن سيتّضح مدى اضطراب المصطلحات وتذبذبها في الترجمتين لكتاب واحد.

وقـد بـدأت هـذه المشكلـة منذ بـدء اختلاط العـرب بالأوربيين، فقـد شهـدت الدّراسات اللغويّة في الغرب منذ القرن التاسع عشر توسّعا ونضجـا، وقد بعث هذا التطـوّر نهضة علميّة لا تـزال آثارها ممتـدّة إلى اليوم. وقـد استعانت العلـوم اللغويّة بعلوم أخـرى، وإنْ كان بعضها قد يبـدو بعيدا عن مجـال اللغة، ممّا مهّـد لنشأة فروع علميّة جديـدة كانت اللسانيّات الطّرف الأساسـيّ فيهـا؛ كاللسانيّـات الاجتماعيّـة، والجغرافيّـة، والنفسيّـة، والاجتماعيّـة، ومـا شاكلها. وقـد وجّهت الإرساليّـات والبعثات العربيّـة إلى فرنسا، وغيرها من الدول الأوربيّة، كما نشِطت البَعثات التبشيريّة في بلاد العرب، ومـع التطوّر العلميّ الذي شهِده الغرب، ورفد منـه العـرب، إلاّ أنّ الأمر لم يخـل منْ خلط في المصطلحات، خاصّة مع العرب. فقد توافدت المصطلحات مـن الغرب إلى العرب، وانتشرت في دوائر المتخصصين[٢٥].

وقـد تضافرت الجُهود في مواجهـة ما يواجهه المصطلـح في العصـر الحديـث مـن مشـاكل وعقبـات، وتنوّعـت في ذلـك، بـين الجهـود الفرديّة، والجهود الجماعيّة.

جهود د. عبد الرحمن الحاج صالح في اختيار المصطلح:

لقـد بنـى د. عبدالرحمـن الحـاج صالـح مصطلحاته التي أوردها في كتبه ومقالاته، على مقابلـة المصطلـح العربي بالمصطلـح الأجنبي؛ لـذا فقـد دعـا إلى إنشـاء مشـروع الذّخـيرة اللغويّـة. وكان يشـير في كثيرٍ مـن مقالاته إلى ذلـك، إلاّ أنّ القـاريء كان يستشفُّـه ضمـن انتقاء مصطلحاتـه واختيارها. وواقع المصطلح العربي الحـالي يتّجه إلى اللغـة الأجنبيّة، أيْ إلى الترجمـة والتعريـب[٢٦]؛ فالترجمـة وسيلة من الوسائـل الأساسية للرقيّ اللغويّ في علوم الأمم وثقافتها؛ لذلـك أولاها د. عبد الرحمن الحاج صالـح أهميـة استثنائيـة لرفد البحـث العلمي داعيا تخصيص قسم بالترجمة في كلّ مؤسسة علميّـة؛ لأنّ توفّـر المراجـع والمصـادر العلميّة باللغـة العربيّـة لاتفي بمتابعـة التطـور العلمي الحاصل بمختلف العلوم فلابد منْ توفّر الكتاب العلمـي عامّـة الـذي يعتمد علـى الترجمة منْ جهة، وتوفّر المصطلحات العلميّة باللغة العربيّة مـنْ جهة أخرى. ومع أنّ العلماء قد بادروا منذ

أكثر من قرن في وضع ما يحتاجون إليه من ألفاظ فنّية لسدّ حاجاتهم، إلاّ أنّ الكثرة الكاثرة من المفاهيم العلميّة التي ظهرت في العصر الحاضر أعجزت واضعي المصطلحات، وبقيتْ المشكلة كما كانت في أوّلِ أمره. وقد اقترح د. عبدالرحمن الحاج صالح مشروعين علميين يرميان إلى حلٍّ جذريّ لمشكلتي توفّر المصادر والمراجع، ومشكلة المصطلح وهما:

أ- مشروع تكوين اختصاصيين في علم المصطلحات والترجمة المتخصصة:

وقد بيّن د. عبد الرحمن الحاج صالح أنّ المقصود منْ هذا المشروع هو تكوين اختصاصيين في علم المصطلح، واختصاصيين في علم منْ علوم اللسان التطبيقيّة ألا وهو علم اللغة المطبّق على الترجمة وتدريس اللغات وما يندرج في ذلك من مصطلحات علميّة وتقنيّة وغيرها، وهم في نفس الوقت خبراء في علم معيّن تخصّصوا في ترجمة النّصوص المتعلّقة بهذا العلم.

ب- شمولية البحث شرط لنجاعته:

وقد اقترح د. عبد الرحمن الحاج صالح شموليّة بحثيّة بطرحه لمشروع الذّخيرة اللغويّة العربيّة يمكن إجماله فيما يأتي:

❁ المسح الشّامل لكلّ ما يجري استعماله في جميع المؤسسات العلمية كالجامعات، والمعاهد ومراكز البحث والمصانع، وسائر الأماكن التي يختصُّ فيها التخاطب بلغة فنيّة معيّنة. وذلك بإجراء التحرّيات الميدانية الواسعة، وتكون هذه التحريات على الشكل الآتي:

- إيفاد فوج من الباحثين إلى كلّ بلد عربي، أو أنْ تخصص حكومة هذا البلد جماعة من الباحثين للقيام بمهمّة المسح، على أنْ يوزّع أفراده على المناطق والمؤسسات المعنيّة.

- تجريد الفوج كلّ الكتب العلميّة والتقنيّة، والدّراسات التي صدرت في السّنوات العشر الأخيرة.

- استنطاق عدد كبير من الاختصاصيين في العلوم أو الفنون. وذلك بملء المستنطقات مكتوبة أو الإجابة عن أسئلة شفاهية منظمة، وحفظها بأجهزة التسجيل الحديثة.

- تغطية أكبر عدد من الناس بوساطة الصّحافة المقروءة، أو المسموعة، أو المرئيّة، إضافة إلى وسائل التواصل الاجتماعيّة.

- تفريغ المعطيات على جذاذات، وتخزينها في ذاكرة الحواسيب.

- تخزّن في ذاكرة الحاسب أهمّ ما صدر من أمّهات الكتب في جميع ميادين المعرفة والفنون وغيرها، ويشترك في ذلك أكبر عدد ممكن من المؤسسات العلميّة العربيّة.

المعاجم والقواميس:

وقد رأى د. عبد الرحمن الحاج صالح؛ أنَّ واضع المصطلح يحتاج إلى (بنك) من النّصوص يُستخرج منه قاموس كبير تجمع فيه وترتّب جميع الألفاظ العربيّة التي وردت في الاستعمال الفعليّ في النّصوص واللغة المنطوقة. وقد كان يعمد في كلّ ذلك إلى آليّات معيّنة، منها:

١. الاستعمال اللغوي[٢٧]:

ويقصد بالاستعمال اللغويّ شيوع الظاهرة والعمل بها بكثرة[٢٨]. وقد عرَّف د. عبدالرحمن الحاج صالح الاستعمال بأنّه المتداول بالفعل في الحياة اليوميّة والأدبيّة والعلميّة؛ إذْ هو الإطار الطبيعيُّ للمفردات، على أنْ تكون هذه المفردات داخل سياقاتها[٢٩] في الكلام الذي يستعمله المستعملون مشافهة ومكاتبة[٣٠].

وقد مثّل الاستعمال اللغوي علّة قوية عللت بها الظواهر اللغويّة، حتى إنّها لتمكّنها وقوّتها قُدّمت على القياس عند تعارضهما. ويشير ابن جني إلى ذلك في قوله: «إذا تعارضت قوّة القياس وكثرة الاستعمال قُدِّم ما كثر استعمالُه، وإنْ كان شاذّا عن القياس، وإنْ شذّ الشيء في الاستعمال وقويَ في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى، وإنْ لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله»[٣١].

وقد اعتمدت علّة كثرة الاستعمال في كثير من أبواب العربية لتعليل الظواهر اللغويّة، صرفا ونحوا ودلالة، مما يؤكد صلة د. عبد الرحمن الحاج صالح بالتراث اللغويّ؛ إذْ إنّه لم يضع حاجزًا بينه وبين التراث، وبهذا الصدد يقول: «وأكثر الاختصاصيين من الغربيين في عصرنا هذا يفضّلون أنْ يجتهدوا لإيجاد لفظ من صميم لغتهم، ولا يلجؤون إلى الاقتراض إلاّ إذا حصل غزوٌ حقيقي للفظ الأجنبي بأنْ يكون قد فرض نفسه. ويعتقد بعض اللغويين (من جيل الوصفيين) إنَّ هذا أمر محتوم لا مفرَّ منه إلاّ أنَّ الواقع قد يكذّبهم أحيانا كثيرة. وذلك مثل كلمة (logicieI) الفرنسية التي تغلّبت على مقابلتها الإنكليزية (Software) بعد أنْ شاعتْ هذه الأخيرة. ويرجع الجميع إلى الاستعمال ولا يحكمون على اللفظ إلاّ بمقياس الاستعمال فهو المقياس المطلق الذي يجعل أحكامهم موضوعيّة لا تحكم فيها ولا تعسّف. وللاستعمال بالطبع درجات وأوصاف، وأكثر ما يوصف به هو الكثرة أو القلّة وما بينهما، وهناك كثرة الاستعمال من حيث اتساعه إلى جهات كثيرة، وهو الشّيوع في أكثر من مكان أو بلد؛ فإنَّ مراعاة الاستعمال ينبغي أنْ تقيّد بهذين النّوعين من الكثرة»[٣٢].

ويقول أيضا: «فاللغة كما يتصوَّرها المبدعون من علمائنا أمثال الخليل وسيبويه وابن جني وغيرهم ممن ظهر في الصّدر الأول، هي قبل كلّ شيء استعمال ثمَّ استعمال الناطقين بها،

أيْ إحداثهم لفظا معيّنا لتأدية معنى وغرض في حال الخطاب تقتضي هذا المعنى وهذا اللفظ، وليست فقط صوتا ولا نظاما من القواعد، ولا معنى مجرّدا من اللفظ الذي يدلُّ عليه، ولا أحوالا خطابيّة معزولة عن كّل هذه الأشياء»[٣٣].

يقول د. عبد الرحمن الحاج صالح في مفهوم اللسان: «وأول من قال بذلك في تاريخ الإنسانيّة هو الفارابي. ولم يسبقه إلى ذلك إلاّ بعض النُّحاة كالمبرّد وأتباعه (خاصة ابن السّراج والزّجاجي)؛ إذْ صرّح بأنَّ الأقسام الثلاثة للكلم هي موجودة في جميع اللغات، وربما استوحى الفارابي من شيخه ابن السّراج فكرته من هذا الكلام فعمّمه بتطبيقه على جزء كبير من اللغة، ومن ثمّ جاءت فكرة الكليّات اللغويّة (The Universals)»[٣٤]. ويقول في مفهوم العامل: «وكتب لهذا المفهوم وهذا اللفظ بالذات النّجاح الكامل؛ فقد اطّرد استعماله في أكثر كتب النّحو باللغات الأوربيّة. واستعمل بعضهم مرادفا له وهو (Governoi) وكان معناه في ذلك الزمان حتى الآن تسيير العامل للإقليم...»[٣٥].

٢. الملاحظة والمقارنة:

فالعلم كما يرى د. عبدالرحمن الحاج صالح «لا يبلغ غايته ولا تتحقق أهدافه إلا إذا انتقل منْ ملاحظة الأشياء في ذاتها إلى ملاحظة العلاقات والنّسب القائمة بينها، ..... إنَّ أكبر اكتشاف يمكن أنْ يحصل عليه الباحث هو اكتشاف العلاقات بين الظواهر والأحداث؛ فإذا تمَّ له العثور على هذه العلاقات وجب أنْ يبرهن على لزومها وضرورتها أو على عروضها وعدم بقائها، فمفهوم اللزوم هو أهمُّ عنصر يدخل في تركيب القوانين العامّة؛ فإنْ يلزم شيء عنْ شيء آخر في الطبيعة أحقّ بأنْ يكشف عنه الباحث من أيّ ملاحظة أخرى يحصُل عليها. وكذلك يصير القانون العلميُّ ذا مفهوم واضح إذا ثبت لنا بالاستقراء، أيْ بالمشاهدات الكثيرة والتصفّح الواسع، أنَّ الحادث (أ) يتلوه في الوجود وفي ظروف معينة لزوما وضرورة الحادث (ب) فقد استنبطنا بذلك قانونا طبيعيًّا عامًّا وموضوعيّا»[٣٦].

وقد كان د. عبد الرحمن الحاج صالح يقابل المصطلح، ومجال استخدامه في العلوم المختلفة، ليخرج بنتيجة معيّنة مفادها؛ سرُّ استعمال اللفظ، أو سرُّ استعمال المصطلح، أيْ إنَّه يحاول قدر الإمكان أنْ يربط المصطلح (اللفظ) ودلالته في العلم نفسه. ومنْ ذلك على سبيل المثال، قوله بعد أنْ يناقش في الحركة والسّكون عند الصوتيين العرب وتكنولوجيا اللغة الحديثة: «إنَّ العلماء العرب اطّلعوا على هذه المفاهيم الصوتيّة اليونانية بعد أنْ تُرجمت إلى العربية كتبهم لا قبل ذلك. واستساغها الفلاسفةُ العرب وعلماء الموسيقى فوضّحوها وعلّقوا عليها وأضافوا إليها أشياءَ جديدةً نتيجة لاجتهادهم العلميّ. وهم كثيرا ما يرجعون إلى

النَّظرة العربيّة فيحاولون ترجمة تصوّر هؤلاء بألفاظ أولئك والعكس ... العجيب في قول ابن سينا هذا هو أنَّه يعتمد على مفهوم عربي ليحدّد مفهوم المقطع اليوناني، وكلٌّ منهما يحاول أنْ يأتي بالمقابل العربي: الحركة بمعنى المصوّت القصير. والسَّبب بمعنى المقطع الممدود، وأعجب من هذا هو أنّهما لا يتساءلان ههنا عنْ عدم وجود ما يسمونه بالمقطع القصير في العروض العربية، وما يزعمه الفارابي بأنَّه هو الحرف المتحرّك غير دقيق؛ لأنَّ الحرف المتحرك لا يمكن في النظرة العربية أنْ يوقف عليه مع بقاء الحركة كما هي بخلاف المقطع القصير فإنَّه يمكن في النَّظرة اليونانية أنْ ينفصل فههنا يكمن الفارقُ الأساسيُّ الذي تفترق فيه النَّظرتان ... فهذا هو سرُّ استعمال لفظة حرف للدّلالة على الكلمة؛ لأنَّها مكوّن للكلام أيْ عنصر من عناصره، وأمَّا إطلاقها على الأداة (حرف المعنى) فهو باعتبار هذه الأداة كلمة أي مكوّنا مثل الاسم والفعل للكلام. وعلى هذا ينبغي أنْ يحمل تحديد سيبويه: (الكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل) هكذا، وعنصر آخر يأتي للدّلالة على معنى من معاني النَّحو كالتوكيد والاستفهام وغيرهما، وقد استعملت كلمة حرف لترجمة الأسطقس، وهو العنصر في اليونانيّة»[٣٧].

ومنْ ذلك أيضا قوله: «وقال ابن سينا والحرف الصامت إذا صار بحيث يمكن أنْ ينطق به على الاتصال الطبيعيّ سمّي مقطعا، وهو الحرف الصَّامت الذي شحن الزمان الذي بينه وبين صامت آخر يليه بنغمة مسموعة؛ فإنْ كان الزَّمان قصيرا سمّي مقطعا مقصورا، وهو حرف صامت وحرف مصوت مقصور، وإنْ كان طويلا سمّي مقطعا ممدودا وهو حرف صامت وحرف مصوّت ممدود أو مافي زمان دوران أقصر زمان وهو صامت ومصوت وصامت ... والمقطع الممدود يسمّيه العروضيّون السَّبب، والمقصور، إذا اقترن به الممدود سمّوه الوتد»[٣٨].

ويشير في مواضعَ أخرى إلى دور الملاحظة في إثبات المصطلح بقوله: « والنَّحو العربيُّ الخليليُّ قد بُني كلّه على مفاهيم أصيلة لا يوجد لها نظير في منطق أرسطو؛ فأساسها التمييز الصَّارم بين اللفظ والمعنى أيْ بين بنية الخطاب وما يدلُّ عليه بلفظه منْ جهة، وبين هذه الدّلالة اللفظيّة منْ جهة أخرى...ولاسبيل إلى عثوره في المنطق اليوناني. أمَّا ما يخصُّ البنية فتكشف بحمل العبارات التي تنتمي إلى فصيلة واحدة بعضها على بعض. وأمَّا في مستوى الكلام في هذا الحمل يتَّضح أنَّ البنية المجرَّدة التي ينطوي تحتها كلّ كلام فهو العامل والمعمول الأول الذي لا بدّ منه ثمّ المعمول الثاني والمخصّصات، وهوأمرٌ لغويٌّ محض، وليس له مقابل في المنطق الأرسطي. وفيما يخصُّ أصوات اللغة فلا نجد عند النُّحاة العرب مفهوم المصوّت القصير ولا الطّويل ولا المقطع ولا المصوّت المزدوج بل نجد فيه مفهوما خاصّا

بهم وحدهم وهو الحركة ومقابلها السّكون، وقد بُني التحليل الصّوتي - والعروض- كلّه على هذين المفهومين. وللعرب الجهر والهمس والشّدة والرّخاوة ولا يوجد مثل هذا إطلاقا عند اليونانيين، وأمّا الهنود فنجد عندهم مثل هذا لكنْ بتصور آخر، ثم ليس عندهم ما يقابل الحرف المتحرّك والحرف الساكن، فهو شيء تفرّد به العرب»[٣٩].

ومنْ ذلك قوله أيضا: «وقد فات كثير من اللسانيين الغربيين وأتباعهم من العرب؛ أنّ موقع الوحدة اللغويّة في مدرج الكلام غير موضعها، فالاهتمام بما ظهر في اللفظ وموقعه أيْ الموقع الذي تقع فيه في كلام محصّل (actualized) في مكان محسوس منْ كلام ملفوظ بالفعل هو جوهر المذهب الذي اختصّ به المنتمون إلى المدرسة الاستغراقية أو القرائنية الأمريكية، فالـ (Distribution)[٤٠] عندهم هو استغراق القرائن التي يمكن أنْ تكتنف بها الوحدة أي جميع مواقعها الممكنة في الكلام أو كما يعبر عنها الرّماني بقسمة مواقعها. والدّليل على عدم تطابق الموقع المحصّل المحسوس للوحدة والموضع عند النُّحاة العرب هو تمييزهم بين حالة الوحدة التي هي عليه في اللفظ، وما ينبغي أنْ تكون عليه بحسب ما يقتضيه القياس أو الباب. وقد يتطابق اللفظ والموضع وقد يفترقان، فإذا جاء اللفظ مخالفا للموضع بحث النُّحاة عن العلّة أيْ عن العارض الذي أخرجه عنْ أصله ووجهه، وإذا جاء على الموضع وخالف ظاهره قيل إنّه رد إلى أصله؛ فالحمل على الموضع كثير في كلام العرب»[٤١].

ويستدلّ على ذلك بمثل آخر، إذْ يقول: «وبهذا الرّسم تتضح الأهميّة العظيمة للموضع (في داخل المثال) كما تتضح أهميّة العمليّة الاستنباطيّة التي هي القياس التمثيلي (حمل شيء على شيء لجامع بينهما)، فيستحيل في هذا القياس الممثل بهذا الرسم أنْ تدخل (إنْ) أو (ظننت) على (أقائم أخواك). وسيبويه مع شيخه الخليل والرضيّ هم الذين تنبّهوا إلى ذلك.... وأمّا مفهوم الموضع، كما وصفناه، وكذلك المثال (والوزن بالنسبة للكلمة) فلا يوجد مثلها في اللسانيّات الغربية إطلاقا، حتى الآن، والسّبب في ذلك أنّ التّحليل عندهم يقتصر فقط على ظاهر الكلام أيْ على اللفظ المسموع وحده كما هو الشّأن عند البنيويين (المنتمين إلى مذهب البنية) فالنُّحاة العرب ينطلقون هم أيضا من اللفظ في ظاهره ولكنْ لا يتناولون الكلام جملة جملة والقطعة بعد القطعة فيقابلوا بينها لإظهار الفوارق بينها من حيث صفاتها الذاتيّة»[٤٢].

ومن ذلك قوله: «ويجب أنْ نتنبه إلى شيء مهم لم ينتبه إليه أصحاب المدرسة التوليدية، وهو أنّ التحليل البنيويّ هو من قبيل القسمة الأفلاطونية. وأهمُّ صفة تتصف بها هذه القسمة هي اندراج شيء في شيء (Inclusion) بينما التحليل العربي هو من قبيل القسمة التركيبية، وهو إجراءُ شيء على شيء بتحقيق

التناظر (Bisection). والقياس النّحوي العربي جوهره هـذا الإجراءُ التنظـيري، ولا تناظرَ في القسمـة الأفلاطونيّة؛ ولذلـك فالقياس الغربُّي أرقـى بكثـير ؛لأنّه يكـوّن دائما مـا يسمّى في الرياضيـات الحديثـة زمـرة (Group)، وكلّ المنطق الأرسطو طاليسـي مبنيٌّ على ما تتصف به هذه القسمة الأفلاطونية: حدُّه وقياسه»[٤٣].

وتقوده الملاحظـة في أحيانٍ أخرى إلى أنْ يضع تعريفا (حدّا) للمصطلـح، منْ ذلك قوله: «أمّا الأصـلُ الذي هو منطلـق كلّ تحويل فيقول عنه العـرب أنّه ما يبنى عليه ولا يبنى هو على غيره، أو ما تفرَّع عليه الفـروع، فالبناءُ هنا أو التفريع هـو العمليّة التحويليّـة. ويمكـن أنْ نقول على إثـر ما قالوه أنّ الأصل هـو الشيء غير المتّسبب الثابت المستمـر؛ لأنّه يوجـد في جميع فروعه مع زيادة، ولذلك لا علامة لـه بالنّسبة لفروعه فهي تحتـاج إلى علامة، مثل المذكـر بالنّسبة إلى المؤنّـث، والمفـرد بالنّسبـة إلى المثنّـى والجمع، والمبتدأ أو الخبر بالنّسبـة إلى الجملة التي تحتوي علـى زوائـد عليهمـا والمضـارع بالنّسبـة إلى الماضي وغير ذلك»[٤٤].

وقـد يكون الحـدُّ (التعريف) هو الـذي يقوده إلى أصـل المصطلـح، منْ ذلـك: «أمّـا العمليّة التجريديّـة التـي أشرنـا إليهـا، التـي يتـمُّ بها استنباط الجـذر من جهة أخرى فهـي القياس. ولا يُمتُّ هذا القياس العربُّي الأصيل إلى قياس أرسطـو بسبب على الإطـلاق؛ لأنّه كما يقول الأصوليّـون: حمـل شـيء علـى شـيء لجامع بينهمـا. والقياس عند النُّحـاة أنْ تحمل كلّ ما ينتمي إلى جنس أو فئة معيّنة من العناصر اللغويّة بعضـه على بعض حتى يمكن أنْ يتّضح تكافؤها في البنيـة، ذلك مثل الفعـل الماضي من الثلاثي المجرد الأجوف فكلُّ الكلمات التي تنتمي إلى هـذه الفئة من جهة وتختلـف في الوقت نفسه بمادتهـا الأصليّة تحمل بعضهـا على بعض، كلّ عنصـر فيهـا إزاء نظيره من الكلمـات الأخرى حتـى يظهر تكافؤهـا (تناظرهـا) ويتمُّ بذلك استنباط المثال (وهو تجريد بناء) الذي يجمعها (الجامع) أيْ البنيـة المجرّدة التي تمتاز بها هذه الفئـة عن غيرها، فهـذا بعيد جدا عـن العمليّة التجريديّة الخاصة بالبنيويّة»[٤٥].

وقد كان يرفض بعض الآراء بناء على الملاحظة، منْ ذلك رأيه حـول قول ابن سينا: «بأنّه يعتمد على مفهوم الحرف وهـو مفهوم عربي ليحدّد مفهـوم المقطـع اليوناني. وكلٌّ منهمـا–أي ابن سينـا والفارابـي– يحـاول أنْ يأتـي بالمقابـل العربـي: الحركـة بمعنـى المصـوت القصـير، والسبـب بمعنى المقطع الممـدود. وأعجب منْ هذا هو أنّهما لا يتساءلان ههنا عنْ عدم وجود ما يسمّونه بالمقطع القصير في العروض العربيّة. وما يزعمه الفارابي بأنّه هو الحرف المتحرّك غير دقيق؛ لأنّ الحرف المتحـرّك لا يمكن في النّظرة العربيّة أنْ يوقف عليـه مع بقاء الحركة كما هي بخـلاف المقطع القصـير فإنّه يمكـن في النّظرة اليونانيّة أنْ ينفصل»[٤٦].

٣. التعليل:

وقد كان د. عبد الرحمن الحاج صالح يعلل لاعتماد العرب أو غيرهم على هذا المصطلح دون غيره، منْ ذلك قوله معللا سبب غياب مصطلح الحنجرة عند الخليل بن أحمد وسيبويه: «أمّا عدم استعمال الخليل وسيبويه للفظ الحنجرة فهو لاختلاف معاني هذه الكلمة في زمانهم، فهي تارة طبقان منْ أطباق الحلقوم مما يلي الغلصمة، وهذه هي (الـ Epiglottis) أو رأس الغلصمة حيث يحدّد وقيل هي جوف الحلقوم (اللسان). واستقرّ معناها عند الأطباء العرب بعد أنْ اختارها حنين بن إسحاق (أيْ بعد زمان الخليل وسيبويه) لترجمة كلمة (Larynx) التي وردت في كتاب جالينوس. وترجم كلمة (glottis) ترجمة حرفيّة ألا وهي لسان المزمار، وهي تسمية جالينوس للأوتار الصوتيّة. أمّا هذه التسمية الحديثة فهي منْ وضع طبيب فرنسي في القرن الثامن عشر يسمّى (Ferrein) بعد أنْ شبّه الجهاز المهتزّ بأوتار الكمنجة. وفي اللغة كلمة عربيّة لم تشع تدلُّ تماما على هذه الأوتار وهي كلمة (شوارب). قال حمزة الأصفهاني: هي عروقٌ في الحلق يقال هي مخارج الصَّوت من الجوف إلى الحلق»[٤٧].

ومع أنّه في كثير من الأحيان يلجأ إلى التعليل إلاّ أنّه ينبّه -بصورة غير مباشرة- إلى ضرورة استخدام هذا المصطلح، في هذا الموضع دون ذاك. منْ ذلك قوله في مفهومي الحركة والسّكون: «هما مفهومان اختصَّ بهما النُّحاة، ولا يوجد ما يماثلهما في الصَّوتيات الغربيّة الحديثة اللهم إلاّ فيما أثبته المهندسون المختصّون في العلاج الآلي لأصوات اللغة (كالتركيب الاصطناعي للكلام المنطوق واستكشافه الآلي أيضا) ... لا ينظر النُّحاة العرب إلى التسلسل الصَّوتي في الكلام على أنّه مجرَّد توال لمقاطع صوتيّة وأنَّ كلَّ مقطع - وهو أصغر ما يمكن أنْ ينطق به عندهم - يتكون منْ مصوّت على الأقل أو صامت مع مصوّت وغير ذلك. وقد لاحظوا أنَّ للكلام مظهرين: مظهر يخصُّ الكلام كأصوات، ومظهر يخصُّ حركيّته وكيفية تسلسله؛ فيجب ألاّ يخلط الباحث عندهم بين ما هو راجع إلى الصَّوت كظاهرة تخصُّ السَّمع، وبين الآليّات التي ينبني عليها تسلسل الكلام، ولكلّ جانب قوانينه الخاصَّة به، هذا مع وجود علاقات بين القوّة الاندفاعيّة للحركة المحدثة للصَّوت، وما يتَّصف به الصَّوت اللغويّ من قوّة أو ضعف؛ لذا كان سبب تسميتهم المصوّت حركة؛ لأنَّ المقصود منها عند الخليل هو الحركة العضويّة الهوائيّة التي تحدث الحرف من جهة، وتمكن من الانتقال منْ مخرجه إلى مخرج حرف آخر ويرافقها في الغالب مصوّت »[٤٨].

مصادر د. عبدالرحمن الحاج صالح في المصطلح:

١- التّراث العربي:

فقد كان د. عبد الرحمن الحاج صالح في كلّ كتاباته يتتبع المصطلح في الدّراسات العربيّة. ولفظ العرب يتردّد كثيرا في ذكر بعض المصطلحات الواردة في كثير من دراساته إذا لم يكن في جميعها، من ذلك على سبيل المثال قوله في الوحدات الصوتيّة: «هي التي يسمّيها العرب الحروف، وهذه الكلمة تدلُّ على هذه الوحدات ورموزها الخطابيّة بحسب السّياق، وهي غير الأصوات في ذاتها؛ لأنَّ الحرف الواحد قد ينطق بكيفيّات مختلفة بحسب التنوّع الإقليميّ أو تأثير الجوار كالجيم الغربية مثلا، وأنواع هذه الجيمات هي الـ (Variants) أو (Allophones)»[٤٩]. ويقول: «إنَّ العامل هو العنصر الذي يتحكم في التركيب الكلامي ويؤثّر فيه بل هو المحور الذي ينبني عليه، وقد يكون مساويا لصفر، كما رأينا، وهذا الذي يسمّيه القدامى بالابتداء»[٥٠].

ويقول في مبحث الحرف كأصغر عنصر منْ عناصر الكلام: «قبل أنْ نتطرّق إلى هذا الفارق وتمهيدا لتوضيحه الكامل، فإننا سنحاول أنْ نكشف عمّا يقصده العلماء العرب منْ لفظة (حرف) وخاصّة بالنّسبة إلى الكلام والكلمة، ثمَّ إلى الصّوت والمخرج، وما هي أصنافه عندهم وصفاته المميزة له عن الحركة وغيرها. يقول الرّماني: أقلّ ما يمكن أنْ ينطق به من الحروف الحرف الواحد. ويقول سيبويه: أقلّ ما تكون عليه الكلمة حرف واحد. ويقول ابن جني: يجوز أنْ تكون سمّيت حروفا لأنّها جهات للكلم، ونواح كحروف الشّيء وجهاته المحدقة به. وهذا هو سرُّ استعمال لفظة حرف للدّلالة على الكلمة؛ لأنّها مكوّن للكلام أيْ عنصر منْ عناصره. وأمّا إطلاقها على الأداة (حرف المعنى) فهو باعتبار هذه الأداة كلمة أيْ مكونا مثل الاسم والفعل للكلام، وعلى هذا ينبغي أنْ يحمل تحديد سيبويه: الكلم (اسم وفعل وحرف) جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، هكذا وعنصر آخر يأتي للدّلالة على معنى (من معاني النحو كالتوكيد والاستفهام وغيرهما). وقد استعملت كلمة حرف لترجمة الاسطقس وهو العنصر في اليونانيّة، وأنَّ الكلمة التي هي مكوّن آخر للكلام يمكن أنْ تتكون من حرف واحد (على الأقل مثل المد في خرجا)، وأنَّ ابن جني كان ينظر إلى هذا المكوّن الأصغر للفظ على أنّه جهة وناحية للكلمة، ولا يقول أنَّ الحرف جزء أو قطعة منها، واستدلَّ على ذلك بالمعنى الجامع الذي تدلُّ عليه مادة (ح ر ف)»[٥١].

ويتّفق مع الرّماني الذي يقول: «حروف المدّ واللين قد تباعدت بالخاصّية عن الحروف

الصّحـاح تباعداً شديـداً ...؛ إذْ هي منْ جنس الحركات التي يضطر إلى زيادتها لإمكان النّطق بهـا، وليـس ذلك للحـروف الصّحـاح، فلمّا تباعدت بالخاصية من جميع الحروف الصّحاح صـارت بمنزلة مـا تباعد بالمخـرج، ويقول في مـكان آخـر: الحـروف تتقـوم بالحركـة على مـا يمكن النّطـق به ولا تتقوم بالحـرف من الياء ونحوهـا، ويتوصّل بالحركة إلى النّطق بالحرف ولا يتوصّل بالحرف إلى النُّطق بالحرف، ويقابل حينئـذ الحركـة بالسّكون فيقـول: لأنَّ الحركة تمكّن مـنْ إخراج الحـرف، والسّكون لا يمكّن منْ ذلك. ويقول أيضا: إذا تحرّك الحرف اقتضى الخـروج منه إلى حـرف آخر. منْ هـذا الكلام نفهم أنَّ للحركة دورين هامين جدا تنفرد بهما هي وحدها دون الحروف التوّام (الجامدة منها واللينة)، وهو تمكين النّاطق من إحداث الحرف أولا، وتمكينه ثانيا من الانتقال من مخرج حرف إلى مخرج حرف آخـر. وهذا الذي قاله الرّماني مهم جـدا؛ لأنَّ النظرية الصوتيّـة العربيّة بنيت كلّها على هذه الرؤية الحركيّة»[٥٢].

٢- التُّراث اليوناني:

ولم يقتصـر د. عبد الرحمن الحـاج صالح على الـتّراث العربي فقط، وإنما اعتمـد على التّراث اليونـاني. وقد كان في كثير مـن الأحيان يقابل الرأي اليوناني بالـرأي العربي. وكان في أحيان أخـرى ينقده، ويورد النّقد الغربي له، منْ ذلك علـى سبيل المثـال، قولـه: «وقد انتبـه العلماء الغربيّـون إلى نقائص الـتراث اليونـانيّ المتعلق بأصـوات اللغة يوم اطّلعوا على التراث الهندي في هذا الميدان (وكذلك التّراث العربيّ إلى حدٍّ مـا) في القرن التاسع عشـر، وكذلك يوم بدأوا يختبرون هذه الأقوال في مخابر الصوتيّات»[٥٣].

ويقول: «يقول الفارابي بعد أنْ تعرض للتقسيم إلى مصـوّت وغـير مصـوّت: كلّ حـرف غير مصوّت أتبع بمصـوّت قصير قرن به فإنّه يسمّى المقطـع القصـير، والعـرب يسمّونـه الحـرف المتحـرك مـنْ قبـل أنّهـم يسمّـون المصوّتات حـركات. وكلّ حرف لم يتبـع بمصوّت أصلا، وهو يمكـن أنْ يقرن به فإنّهـم يسمّونه الحرف السّاكـن. وكلّ حـرف غـير مصـوّت قـرن بمصـوّت طويـل نسمّيه المقطـع الطويل. وقال ابن سينا: والحـرف الصّامـت إذا صار بحيث يمكـن أنْ ينطق به على الاتصـال الطبيعيّ سمّي مقطعـا، وهـو الحـرف الصّامت الـذي شحن الزمـان الذي بينه وبين صامـت آخر يليه بنغمة مسموعة؛ فـإنْ كان الزمان قصيرا سمّي مقطعا مقصورا، وهو حرف صامت وحرف مصوّت مقصـور، وإنْ كان طويـلا سمّي مقطعا ممدودا وهـو حرف صامـت وحرف مصـوّت ممدود أو ما في زمـان دوران أقصر زمان وهو صامت ومصوّت وصامت ... والمقطع الممدود يسمّيه العروضيّـون: السّبب، والمقصـور إذا اقترن به الممدود سمّوه: الوتد»[٥٤].

٣-الدّراسات الغربيّة الحديثة:

لقد كان للدّراساتِ الحديثةِ في بحوثِ د. عبد الرحمن الحاج صالح شأنٌ كبير. لم يهمل هذه الدّراسات ويتمسّك بالتراث، كما أنّه لم يهمل التراث وينقاد وراء كلّ ما يردُ في الدّراسات الحديثة، و كان يحكّم الدّراسات الحديثة، كما كان يحكّم التراث، فما رآه حسنا أخذ به، كما أنّه كان ينبّه على الملاحظات التي ترد في الدّراسات جميعها. يقول د. عبد الرحمن الحاج صالح: «ولهذا يجبِ على الباحث، فيما أعتقد، أنْ يتأمّل جيدا هذا الذي يسمّيه العرب الحركة والسّكون، والحرف المتحرّك أو السّاكن، ولا بدَّ من الالتفات في ذلك إلى ما توصّل إليه البحث لا في الصّوتيات الحديثة فقط، بل وكذلك في ميادين التكنولوجيا اللغويّة»[٥٥].

ويقول أيضا: «فالوحدة الصوتيّة ليست في ذاتها صوتا إنّما هي كيان مجرّد، وأوّل منْ كان له هذا التصوّر من الغربيين هم جماعة كثيرة من اللغويين ككروسفسكي و.بدوان دي كورتين وسويت الإنجليزي، ونورين السّويسريّ، وغيرهم، وكلّهم معاصرون لسوسور، وكان بعضهم يميل -مثل سوسور- إلى تحديد الفونيم كوحدة صوتيّة نفسيّة (سيكولوجيّة) ولهذا كثر عندهم إطلاقهم (الصّورة الصوتيّة الذهنيّة أو النفسيّة) على هذه الوحدة»[٥٦].

ويقول: «وكروسفسكي هو أوّلُ من دعا إلى التمييز بين دراسة الأصوات اللغويّة في ذاتها الفسيولوجيّ والفيزيائي، وبين وظائف هذه الأصوات ... واختاروا لفظة (phonetique بالفرنسية) أو (phonetics بالإنكليزية) لدراسة الأصوات اللغويّة من حيث كيفيّة حدوثها في المخارج، ومن حيث كونها ظواهر اهتزازيّة لها قوانينها مثل كلّ الأصوات، ومن حيث أنّها ظواهر تخصُّ السّمع وأطلقوا لفظة (phonologie) و(حلقة براغ phonemics عند الأمريكيين) على دراسة الأصوات اللغويّة لا كأصوات بل كوحدات لغويّة لها تلك الوظيفة التمييزية»[٥٧].

إلاّ أنّه مما ينبغي الإشارة إليه، أنَّ د. عبد الرحمن الحاج صالح كان يشير إلى الأثر الحاصل بين هذه المصادر جميعها، منْ ذلك قوله: «يستعمل بطرس هلياس ... اللفظين (Supponi:Apponi)، وصارا فيما بعد (Suppositium) و (Appositum) للدّلالة على المسنَد والمسنَد إليه، وهما في الأصل لا في جميع الأحوال الموضوع والمحمول في منطق أرسطو، واستعارهما النُّحاة الرومانيّون، ولا يزال يستعملهما النُّحاة الغربيّون بهذا المعنى إلى يومنا هذا»[٥٨].

وقد كان د. عبد الرحمن الحاج صالح يخصص مباحثَ كاملة ليناقش فيها الأثرَ العربيَّ والأثر اليونانيَّ والنّظريّات اللغويّة الغربيّة، كما عالج في هذه المباحث، الأثرَ الذي أحدثه هذا

الاختلاط في المصطلح، والإشكالات المترتبة عليه، منْ ذلك يقول:

«الطامّة الكبرى هو اختفاء المفهوم الأصيل مع بقاء اللفظ نفسه واستبداله بمفهوم غريب عن النّظريّة الأصيلة. ولحسن الحظ لم يحصل هذا عند النُّحاة، حتى المتأخرين منهم، ولكنْ حصل مع الأسف عند بعض المحدثين من علمائنا في اللغة، فقد بحث بعضهم عن القياس عند أبي علي الفارسي وليس في ذهنه إلاّ المقدمتان والنتيجة. وبعضهم يجعله مماثلا الـ(Analogia) وهي إحدى الصور الاستدلالية الثلاثة عند أرسطو طاليس: القياس والاستقراء والتمثيل؛ ذلك لأنّه كثيرا ما لاحظ أنّ القياس غير اليوناني قد يسمّى قياس التمثيل، وكمصطلح مفرد أيضا فقد يطلق على مفهوم ما لايدلُّ جزؤه على جزء منْ معناه، وهو مفهوم أرسطو طاليسي يذكره عند حدّه للاسم، والكلمة الجزء الثاني من الحكم المنطقي، ولا يدلّ هذا اللفظ عند سيبويه ولا الخليل على هذا بل على ما ليس مركبا (كثيرا ما يقول النُّحاة: إفرادا وتركيبا). وكذلك هو الأمر بالنّسبة لكلمة (علّة) فهي لا تدلُّ منذ زمان بعيد على ما قصده الخليل وتلاميذه فقد حدّد هذا اللفظ في كتاب العين هكذا: (حدث يشغل صاحبه عن وجهه)، وهو ما يمنع أنْ يكون الشّيء مثل نظائره ويخرجه منْ بابه، وصار يطلق أخيرا على كلّ سبب وعلى ما كان يفهم من العلل الأربعة الأرسطو طاليسية»[٥٩].

ويشير د. عبد الرحمن الحاج صالح إلى أنّ ماسبق يشير إلى أنّ هناك فوضى واضحة في مفاهيم القياس والعلة داعيا إلى التفريق بين الحدّ العربي والحدّ اليوناني وعدم الخلط بينهما، «وهذا التخليط هو خطير وهو عندنا منْ أسباب الجمود الفكري العربيّ لأنّه منعنا مع أسباب أخرى هامة، منْ أنْ نواصل أعمال المبدعين منْ أسلافنا، وقد فطن لذلك الكثيرُ من العلماء منهم ابن تيمية، وقد بيّن الفروق القائمة بين الحدّ العربيّ والحدّ الأرسطيّ وبين القياس اليونانيّ الذي سمّاه بالقياس الشموليّ وبين القياس العربيّ وهو غير القياس التمثيليّ، ولايعني به ما يعنيه أرسطو منْ التمثيل»[٦٠].

خاتمة:

❁ استطاع د. عبد الرحمن الحاج صالح أنْ يقدّم أسسا علميّة عامّة، ومنهجيّة واضحة أسهمت في بلورة رؤية اصطلاحية واضحة؛ لأنّه تجنّب القطيعة أو الإسقاط، فوفّق بين اللسانيات الحديثة والتراث اللغويّ دون انبهار أو تقديس؛ إذْ ربَّ انبهار يقود إلى تحريف. وتقديس يستطرد التزييف، فلم يغفل كتب التراث العربي، فالتفت إلى ما عالجه القدماء، وما اخترعه الأسلاف منْ معان، وما عالجوه من فنون أو ضمّنوه كتبهم.

❁ لم يكتف بالوصف المجرّد والتصنيف، بل كشف عن الحركيّة الداخليّة للغة التي بإمكانها أنْ تفسّر سرّ الطّاقة الكامنة في اختيار المصطلح فوقف على الأغراض والمقاصد، وفق ملابسات الوضع والإنتاج والفهم، فقد كان يركز على الدّلالة التي يؤديها ذلك المصطلح، دون أنْ يتقيّد بما تعارف عليه أرباب الصّناعة في جملته، مهتما بما يرفده المعنى، ويقبله العقل، معتمدا في ذلك على الحسّ اللغوي متتبعا جميع المعاني المحتملة.

الهوامش

(١) لقد أشار د. محمود فهمي حجازي إلى هذه الركيزة، وهي ركيزة الاتفاق حين قال: «تتكون المصطلحات عنْ طريق الاتفاق، ويبحث علم المصطلح الوسائل الكفيلة بتكوين هذه المصطلحات، وتوحيد المصطلحات المتعددة للمفهوم الواحد». حجازي، د. محمود فهمي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ط١، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٦م، ص٢٥.

(٢) الزبيدي، محمد مرتضى، تاج العروس، تحقيق: مصطفى حجازي، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٧٣، مادّة (ص. ل. ح).

(٣) الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م، ص٢٨.

(٤) عبد النور، جبّور، المعجم الأدبي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٧٩، ص٢٥٢.

(٥) يعقوب، إميل، ورفيقه، قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٧٩، ص٥٨، وانظر المصدر نفسه: ص٣٦٢.

(٦) يقابل المصطلح في اللغات الأوروبيّة (Terme) في الفرنسيّة، و(Term) في الإنجليزيّة، والأصل فيهما مأخوذ من اللاتينيّة (Terminus) بمعنى الحدّ أو المدى أو النهاية أو بمعنى الكلمة أو العبارة.

(٧) الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص١١.

(٨) ارتضى المتخصصون في علم المصطلح تعريفا له يتميز بالدّقة فعرّفوه بأنّه: «الرمز اللغويُّ المحدّد لمفهوم واحد يقوم على دعامتين هما: الرّمز اللغويُّ والمفهوم، مؤكدين على أنْ تكون المصطلحات المتفق عليها واضحة دقيقة موجزة سهلة النّطق، على أنْ يشكل المصطلح الواحد منها جزءٌ منْ نظام مجموعة من المصطلحات، ترمز إلى مجموعة معيّنة مترابطة من المفاهيم». الحمد، علي توفيق، **المصطلح العربي؛ شروطه وتوحيده**، **مجلة جامعة الخليل للبحوث**، جامعة الخليل، الضفة الغربية، فلسطين، ٢٠٠٥، مج٢، ع١، ص ص ٢ ٤.

(٩) إبرير، بشير، **علم المصطلح وممارسة البحث في اللغة والأدب**، **مجلة المخبر، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري**، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ٢٠٠٥، ع٢، ص٢٦٦.

(١٠) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، ١٩٥٢م، ج١، ص٤٠.

(١١) تداول العلماء فيما بينهم ألفاظا مختلفة، مثل: مواضعات، وحدود، ومفردات، وألفاظ.

(١٢) ابـن مالـك، جمـال الديـن محمد، شـرح عمدة الحافظ وعـدة اللافظ، تحقيـق: د. عدنـان عبدالرحمن - الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٧، ج٢، ص٦٧١.

(١٣) انظـر: السّابـق، الصفحـات: ١١٣، ١١٥، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٢، ١٥٦، ١٨٠، ٥٣٧.

(١٤) ابـن هشـام، أبـو محمد عبـد الله جمـال الدين الأنصاري، أوضح المسالـك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميـد، المكتبة العصرية، بيروت، صيدا، ج١، ص١١.

(١٥) الخصائص، ص ص١٧ ١٨.

(١٦) انظـر: ابـن منظور، محمد بن مكـرم بن منظور الإفريقـي المصري، لسـان العرب، دار صـادر، بيروت، مادة (شـ.ذ.ذ) بلا نسبة لشاعـر، وورد في ديوان رؤبة بن العجّـاج كما يأتـي: يتركنَ حَفَّـافَ الحَصى غرابلا، العجّـاج، رؤبة بن عبـد الله، اعتنـى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي، د.ت، ج٢، ص٣٧٦، تسلسل البيت١٩١.

(١٧) الخصائص، ص ص ٩٦ ٩٧.

(١٨) السّابق، ص٢٠.

(١٩) مطلوب، أحمد، بحوث لغويّة، ط١، دار الفكر، عمّان، ١٩٨٧م، ص١٦٨.

(٢٠) حيـادرة، مصطفـى طاهر، منْ قضايـا المصطلح اللغـوي العربـي، ط١، عـالم الكتـب الحديـث، إربد، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م، ص٧٤.

(٢١) الوسائـل التـي اعتمدهـا القدمـاء في بنـاء مصطلحاتهم حسبما أشار مطلوب، ومصطفى حيادرة: ١- اختراع أسماء لما لم يكن معروفا. ٢- إطلاق الألفاظ القديمـة للدلالة على المعـاني الجديدة على سبيـل التشبيه والمجاز، كما فعل في الأسمـاء الشرعية والأسماء الدينية وغيرهـا مما استجد عنـد الإسلام من علـوم وفنون. ٣- التعريب.

(٢٢) الخصائص، ص٦٦.

(٢٣) السّابق، ص١٢٥.

(٢٤) مثـال ذلـك: يذكـر سعيـد بحـيري في صفحة أخـرى إلى الاختلافات الـواردة في المصطلحات فيشير إلى مجموعـة من المصطلحـات منها على سبيـل المثال لا الحصر؛ أنّ فالح ترجـم (collocation) إلى التساوق، بينمـا يترجمها سعيـد بحـيري إلى التـلازم، ويترجمها تمام حسّـان إلى التضام، انظر: هاينه مـان، فولفجانغ، و فيهفجـر، ديتر، مدخل إلى علم لغة النّص، ترجمة: سعيد بحيري، ط١، مكتبة زهـراء الشرق، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص ج، ص ددد.

(٢٥) بدأت المصطلحـات اللغويّة المعاصرة عند جهود رفاعة الطهطـاوي (١٨٠١م- ١٨٧٢م)، عندما حاول تعريف معاصريه بتعدّد اللغات الأوربيّة القديمة والحديثة، فقد عـبّر الطهطاوي عـنْ (قواعد اللسـان الفرنساوي) بأنّها غرماتيقي، أغرمير. وهنا أفاد من كلمة يونانيّة معربة منذ العصر العباسي، ومن كلمة فرنسية، وشرح المصطلح بأنّ معناه «فن تركيب الـكلام، فكأنّه يقول فنّ النّحو»، الأسـس اللغويـة لعلم المصطلـح، صـ٢١٧. وهنا نجد الاقتراض المعجميّ يتوازى مع بيـان المحتوى بكلمات عربيّـة شارحة، أمّـا المصطلحـات النّحويـة العربيّة فلم يتجاوزها عندما ألّف كتابه (التحفة المكتبيّة).

(٢٦) ويشـترك د. عبدالقـادر الفاسـي الفهري مع د. عبدالرحمن الحـاج صالح في هذه المسألـة، فهو يقول:

«وحين تستقري، واقع المصطلح اللساني العربي نجده فعلا يتّجه إلى خارج اللغة العربية، إلى الترجمة والتعريب، أكثر مما يتّجه إلى التوالد من الداخل»، الفهري، عبدالقادر الفاسي، **قاموس اللسانيات، مجلة اللسان العربي**، المكتب الدائم لتنسيق التعريب التابع لجامعة الدول العربية، الرباط، ١٩٧٨م، ع٢٧، ص٤٢.

(٢٧) مع أنّ بعض العلماء نادوا بالوضع الارتجاليّ للمصطلحات، إلاّ أنّ مسألة شيوع الاستعمال كانت عاملا مهما في المصطلح. يقول د. إبراهيم أنيس: «يستطيع كلّ منّا أنْ يرتجل كلمة من الكلمات، وأنْ يخلع عليها من الدّلالة ما يشاء، ولكنْ مثل هذه الكلمة لا تصبح جزءً من اللغة إلاّ بعد أنْ يتاح لها الشّيوع والذيوع بين أفراد البيئة، بحيث يستعملها كثير من الناس في خطاباتهم وأحاديثهم». أنيس، إبراهيم، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٧، ص٧٥.

(٢٨) أول من عمل بهذا المبدأ هم «اللغويّون العرب الأوّلون، فقد وجّهوا اهتمامهم إلى الاستعمال الحقيقي للعربية الفصحى زيادة على النّص القرآني ومختلف قراءاته المجمع عليه، فقد قضوا عشرات السّنين في السّماع من فصحاء العرب ودوّنوا كلامهم بعناية فائقة». صالح، د. عبدالرّحمن الحاج، بحوث ودراسات في اللسانيّات العربيّة، منشورات المجمع الجزائري للغة العربيّة، ج٢، ص١٦٥.

(٢٩) لأنّ المفردة لا حياة لها ولا دلالة معينة إلا داخل سياق من الكلام، وفي حالة خطاب معينة، يصدر من متكلم ويوجه إلى مخاطب معين أو أكثر ودلالته بهذا الكلام في هذه الحالة تنحصر في غرض معين لا في معاني وضعية يدل عليها لفظها في الوضع فقط.

(٣٠) بحوث ودراسات في اللسانيّات العربية، ج٢، ص١٦٤.

(٣١) الخصائص، ج١، ص١٢٤.

(٣٢) بحوث ودراسات في اللسانيّات العربيّة، ج٢، ص ص١٤٩ ١٥٠.

(٣٣) السّابق، ج٢، ص١٧٥.

(٣٤) السّابق، ج٢، ص٢٧٣.

(٣٥) السّابق، ج٢، ص٢٧٤.

(٣٦) السّابق، ج١، ص٢٦.

(٣٧) السّابق، ج٢، ص١٧٦.

(٣٨) السّابق، ج٢، ص ص١٧٦ ١٧٧.

(٣٩) السّابق، ج٢، ص ص٢٦٩ ٢٧٠.

(٤٠) لقد ترجم بعضهم -كما يرى د. عبد الرحمن الحاج صالح- هذه الكلمة بالتوزيعيّة. ويرى أنّ معنى (Distribution) هنا ليس هو التوزيع بل مجموع القرائن التي يمكن أنْ يقترن بها عنصر لغويّ في الكلام، متسائلا عن السّبب الذي دفعهم إلى اختيار معنى التوزيع في ترجمة هذه الكلمة؛ إذ إنّ هذا المعنى غير مقصود أبدا، ويرى أنّ أقرب كلمة إلى مقصودهم هي القسمة، ويسمّي موقع الوحدة عند القرائنيين (Slot)، انظر: بحوث ودراسات في اللسانيّات العربيّة، ج٢، ص ص١٢ ٣٤.

(٤١) السّابق، ج٢، ص١٢.

(٤٢) السّابق، ج٢، ص ص٢١ ٢٢.

(٤٣) السّابق، ج٢ ص٤٢.

(٤٤) السّابق، ج٢، ص٤٣.

(٤٥) السّابق، ج٢، ص٤٩.

(٤٦) السّابق، ج٢، ص١٧٦.

(٤٧) السّابق، ج٢، ص٦٢.

(٤٨) السّابق، ج٢، ص ص٦٤ ٦٥.

(٤٩) السّابق، ج٢، ص٣٣.

(٥٠) السّابق، ج٢، ص٨٩.

(٥١) السّابق، ج٢، ص١٧٧.

(٥٢) السّابق، ج٢، ص ص١٧٩ ١٨٠.

(٥٣) السّابق، ج٢، ص١٩١.

(٥٤) السّابق، ج٢، ص١٧٦.

(٥٥) السّابق، ج٢، ص١٧٦.

(٥٦) السّابق، ج٢، ص٢٤٣.

(٥٧) السّابق، ج٢، ص٢٤٦.

(٥٨) السّابق، ج٢، ص٢٧٥.

(٥٩) السّابق، ج٢، ص٢٧٢.

(٦٠) السّابق، نفس الجزء والصفحة.

المصادر والمراجع

أولا. الكتب

❁ ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النّجار، المكتبة العلمية، القاهرة، ١٩٥٢م.

❁ ابن مالك، جمال الدين محمد، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تحقيق: د. عدنان عبدالرحمن الدّوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٧م.

❁ ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، لسان العرب، دار صادر، بيروت.

❁ ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدّين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، صيدا، د.ت.

❁ أنيس، د. إبراهيم، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٧م.

❁ الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م.

❁ حجازي، د. محمود فهمي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٦م.

❁ حيادرة، مصطفى طاهر، منْ قضايا المصطلح اللغوي العربي، ط١، عالم الكتب الحديث، إربد، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.

❁ الزبيدي، محمد مرتضى، تاج العروس، تحقيق: مصطفى حجازي، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٧٣م.

❁ صالح، د. عبدالرحمن الحاج، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، ٢٠٠٧م.

❁ عبدالنور، د. جبّور، المعجم الأدبي، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٩م.

❁ غزال، أحمد الأخضر، المنهجيّة العامة للتعريب المواكب، معهد الدراسات والأبحاث والتعريب، الرباط، ١٩٧٧م.

❁ مطلوب، د. أحمد، بحوث لغوية، ط١، دار الفكر،

عمّان، ١٩٨٧م.

❁ هاينـه مان، فولفجـانج، و فيهفجر، ديتر، مدخل إلى علـم لغة النّصـ، ترجمـة: سعيد بحـيري، ط١، مكتبة زهراء الشّرق، القاهرة، ٢٠٠٤م.

❁ يعقـوب، د. إميـل، ورفيقيه، قاموس المصطلحات اللغويـة والأدبيّـة، ط١، دار العلـم للملايـين، بيروت، ١٩٧٩م.

ثانيا. الدّوريّات:

❁ بشـير، إبريـر، علـم المصطلـح وممارسة البحـث في اللغة والأدب، مجلـة المخـبر، أبحـاث في اللغـة والأدب الجزائري، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ٢٠٠٥م، ع٢.

❁ الحمد، علي توفيق، المصطلح العربي؛ شروطه وتوحيده، مجلـة جامعة الخليـل للبحوث، جامعة الخليـل، الضفة الغربية، فلسطين، ٢٠٠٥م، مج٢، ع١.

❁ الفهـري، عبدالقادر الفاسي، قاموس اللسانيات، مجلة اللسـان العربي، المكتـب الدائم لتنسيـق التعريب لجامعة الدول العربية، الرّباط، ١٩٨٧م، ع٢٧.